خصائص ومعوقات القطاع الزراعي والأمن الغذائي على المستوى العربي: الموارد والاستثمار والتمويل

5- خصائص ومعوقات القطاع الزراعي والأمن الغذائي على المستوى العربي: الموارد والاستثمار والتمويل

- لفهم واستيعاب أداء القطاع الزراعي في الوطن العربي وتطور إنتاجه، وفي الوقت ذاته تحديد معوقاته، لا بد من معرفة خصائصه ومميزاته والتي تتمثل أساسا، من جهة، في نسبة الموارد الطبيعية والبشرية التي تزخر بها مختلف البلدان العربية، ومن جهة أخرى، في السياسات المتبعة لتنمية هذا القطاع سواء منها التي تدخل في إطار تشجيع استعمال الأسمدة والآلات الزراعية، أو تطوير البحث الزراعي، أو تشجيع الاستثمار في هذا القطاع خاصة التمويل والإقراض.

1.5- الموارد الطبيعية:

1.1.5- الأراضي الزراعية: تصحر وانحسار للغطاء النباتي

- من أهم الأسباب وراء ضعف الإنتاج الزراعي العربي هو تواجد معظم البلاد العربية في مناطق جافة أو شبه جافة. فالأراضي المتصحرة تمثل حوالي 70% من مساحة الدول العربية. كما تقدر مساحة الأراضي المهددة بالتصحر بحوالي 2,9مليون كم^2 أي 20% من المساحة الإجمالية .حسب الجهات، يعتبر المغرب العربي أكبر المناطق العربية تصحرا بحوالي النصف من مساحته الإجمالية مقابل 29% في شبه الجزيرة العربية (الشكل التالي) .

شكل: نسبة التصحر في المغرب العربي

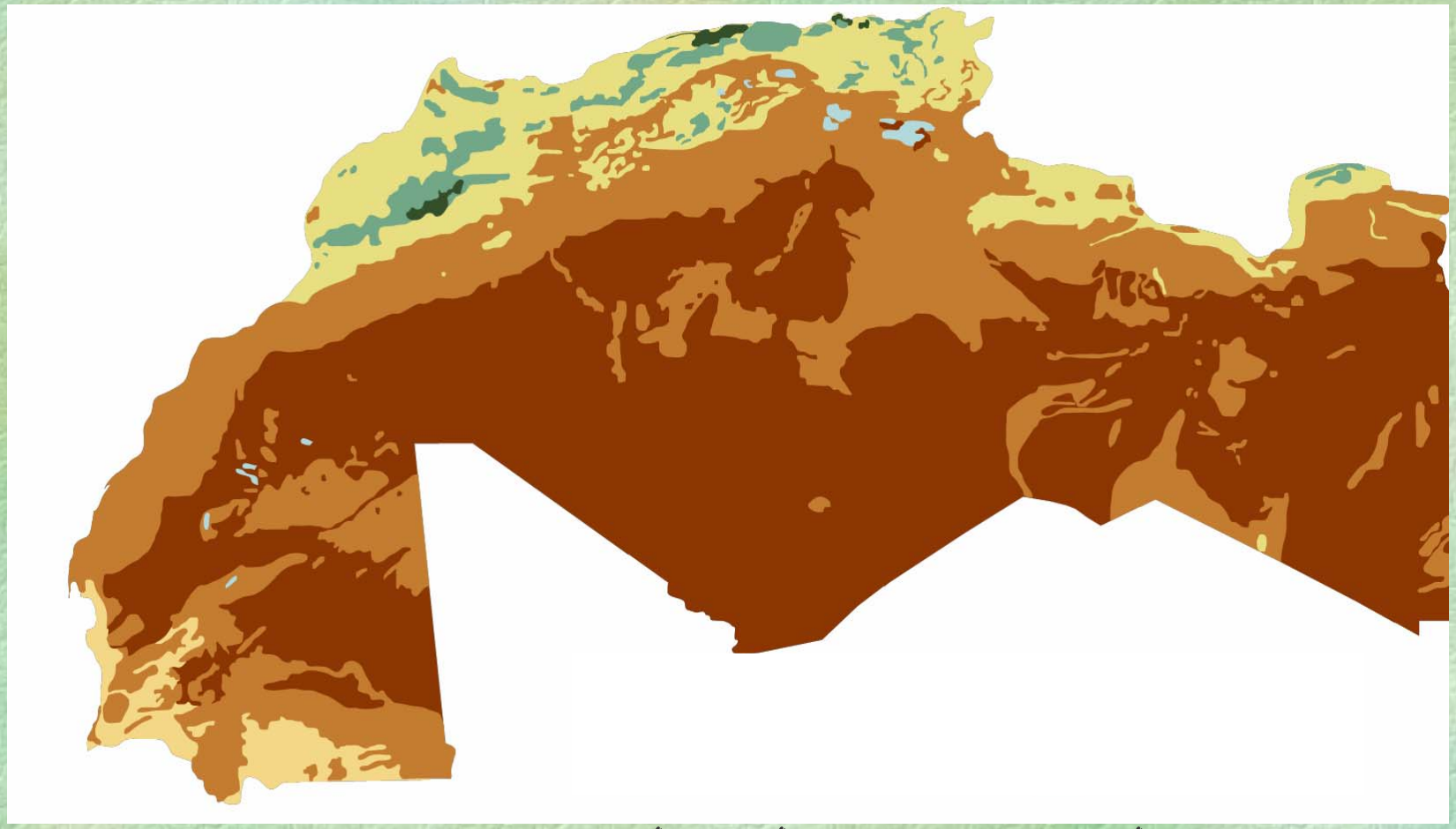

اللون البني الغامق : أراضي صحراوية. اللون البني الخفيف : أراضي مهددة أكثر بالتصحر.

- الطبيعة المتصحرة لأغلب الأراضي العربية تجعل مساحة الأراضي المزروعة البالغة 71 مليون هكتار لا تمثل سوى 5,3% من إجمالي المساحة الجغرافية و 1,5% من المساحة الزراعية حول العالم. و حسب الدول، تتجاوز نسبة الأراضي الزراعية للمساحة الكلية مقارنة مع النسبة العالمية (12%) في كل من تونس (32%) وسورية (31%) ولبنان (21%) والسودان (14%) والمغرب وفلسطين (13%). بينما تنخفض في بعض البلدان كمصر والجزائر والأردن ودول الخليج العربي (الشكل التالي).

شكل: نسبة المساحات المزروعة إلى المساحة الكلية

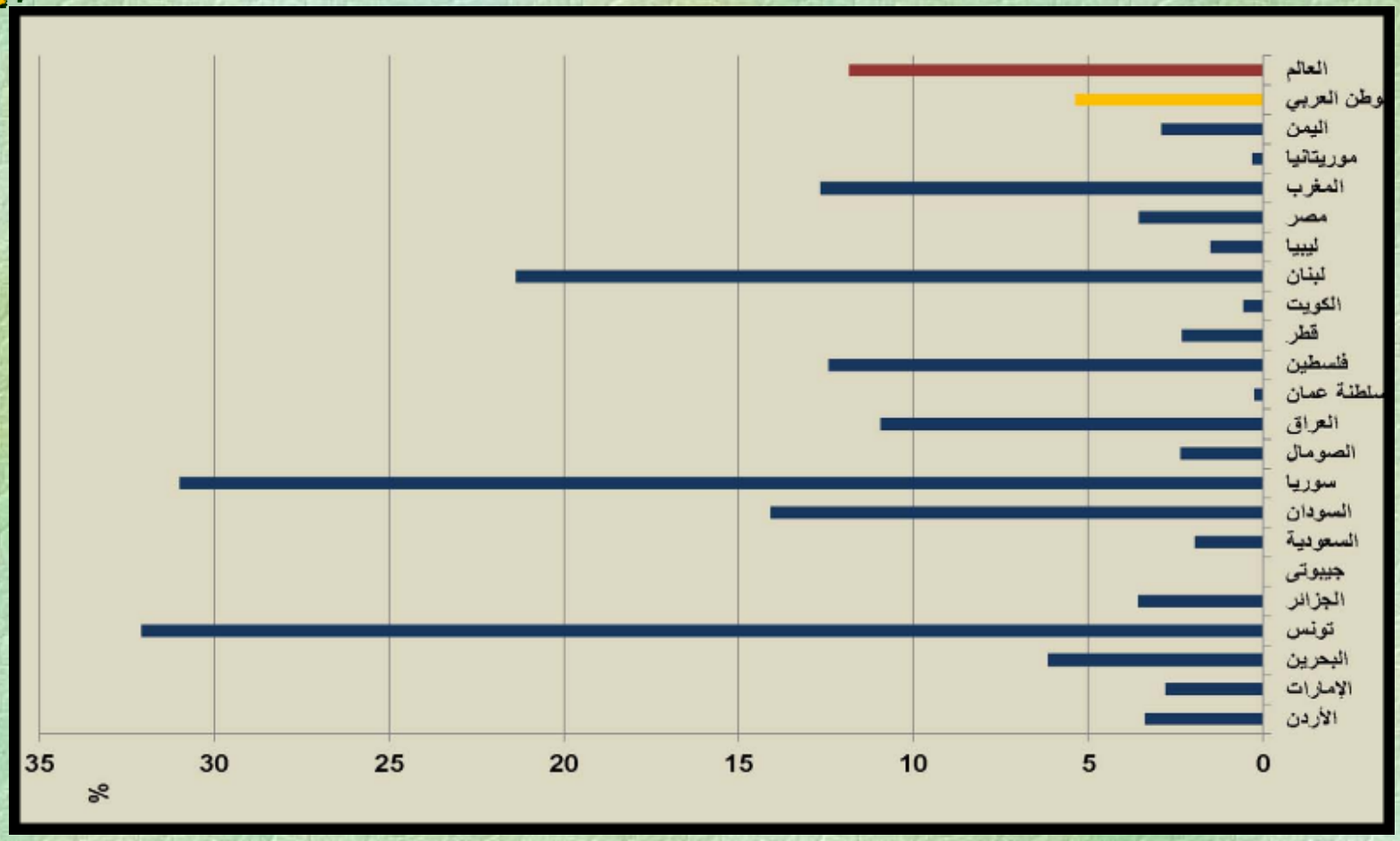

المصدر :أوضاع الأمن الغذائي العربي 2012 . المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

- من جهتها، تقدر مساحة المراعي الطبيعية في الدول العربية في 2012 بحوالي 494 مليون هكتار، أي حوالي 40% من المساحة الكلية للوطن العربي. وتزيد مساحة المراعي على 30% من المساحة الكلية في كل من السودان الذي يستحوذ على المساحة الأكبر للغابات على مستوى الوَطن العربي، بالإضافة إلى السعودية و العراق والصومال وسوريا والمغرب وموريتانيا (الشكل التالي).

شكل: نسبة المراعي من المساحة الكلية

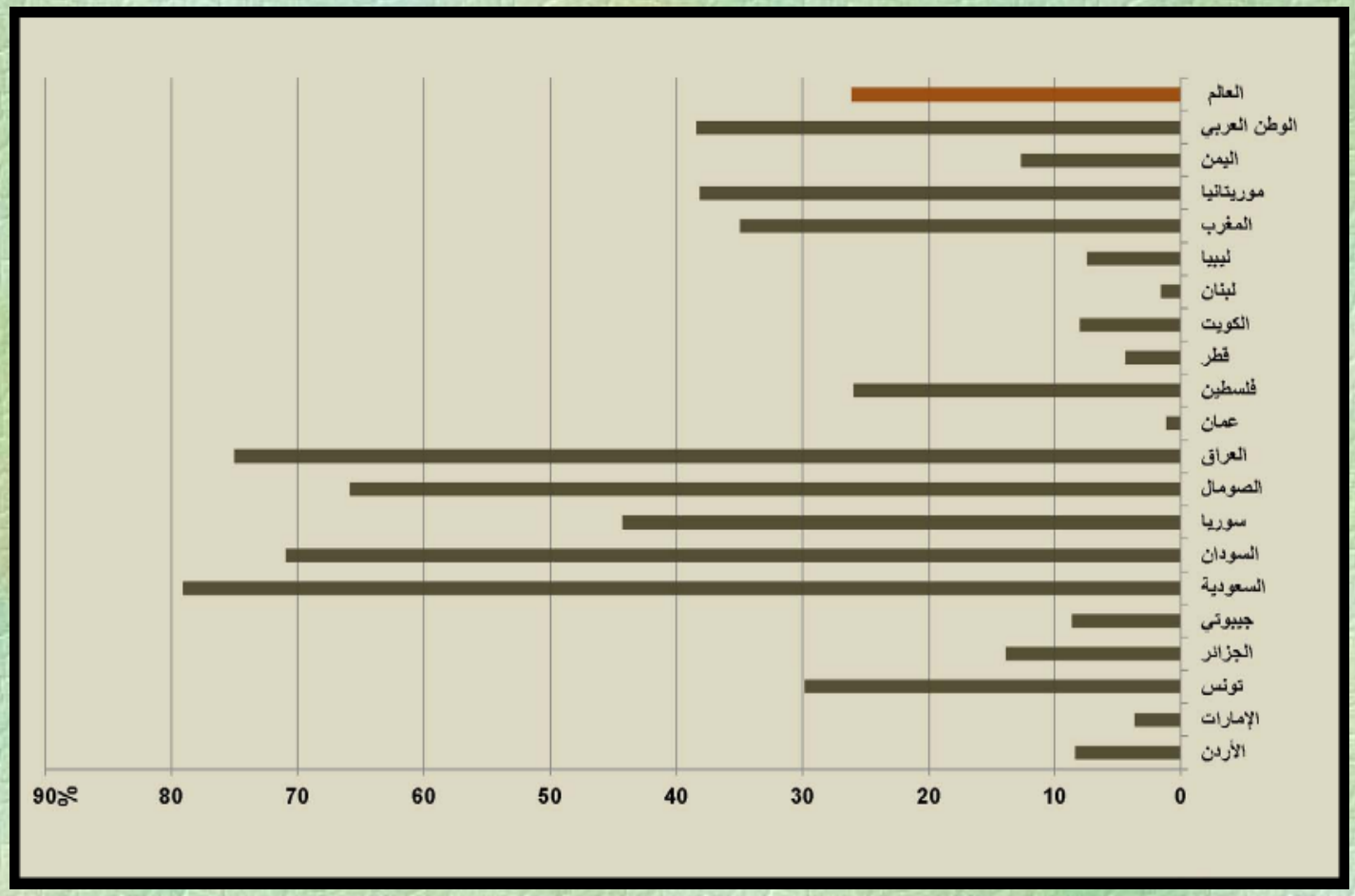

المصدر :أوضاع الأمن الغذائي العربي 2012 . المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

- من جهة أخرى، ونتيجة لعوامل مناخية و بيئية و مدى توفر المياه، لا تمثل الغابات في الوطن العربي سوى 31% من مساحة الغابات في العالم، خاصة بعد انفصال جنوب السودان في 2011 و فقدان البلد لحوالي نصف مساحته الغابوية .و مع ذلك لا يزال هذا البلد يحتل المركز الأول في الوطن العربي بحوالي 49 مليون هكتار متبوعا بدول كالصومال والمغرب والجزائر والسعودية (الشكل التالي) .

شكل: نسبة الغابات إلى المساحة الكلية

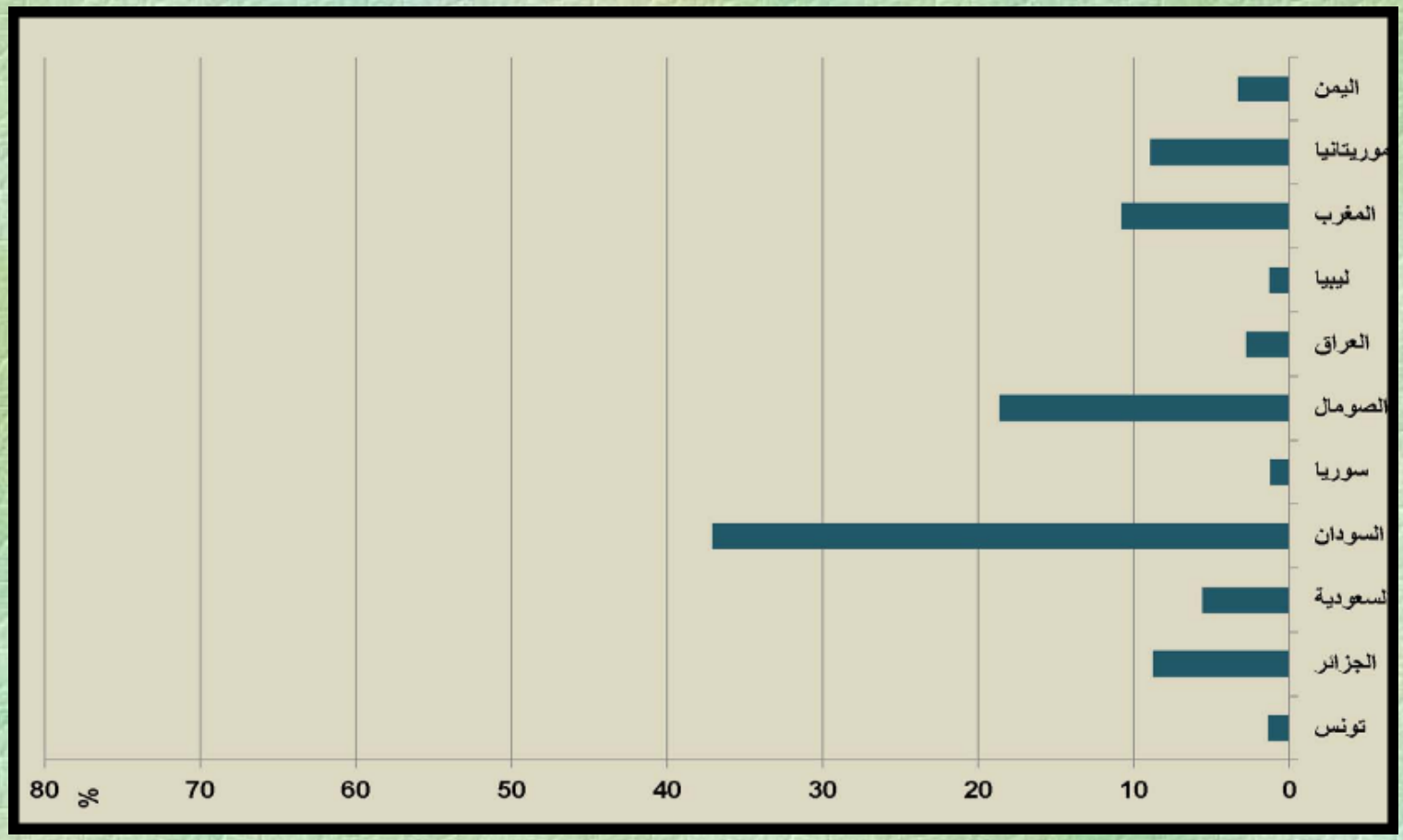

المصدر :أوضاع الأمن الغذائي العربي 2012 . المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

- بالإضافة إلى تصحرها، تتعرض الأراضي الزراعية في الوطن العربي إلى عوامل سلبية تكمن في تدهور وانحسار الغطاء النباتي الطبيعي، وتملح وتلوث الأراضي المروية، بالإضافة إلى الزحف العمراني. من جهتها، ورغم اتساع مساحتها، تعاني المراعي الطبيعية تدهورا يؤثر سلبيا على قدراتها الإنتاجية، و ذلك راجع خاصة إلى غياب برامج جادة لتطويرها وإعادة تأهيلها.

2.1.5 – الموارد المائية: ندرة وسوء استغلال

- توضح المؤشرات التالية ندرة الموارد المائية في الوطن العربي خاصة بالمقارنة مع المناطق الأخرى في العالم، وتمثل بالتالي إحدى المعوقات الرئيسية للتنمية الزراعية والأمن الغذائي:

- يمثل الوطن العربي حوالي 11% و 5% من مساحة وسكان العالم، لكن لا يتوفر سوى على 0.7% من إجمالي المياه السطحية الجارية و2.1% من إجمالي الأمطار و 2% من المياه المتجددة في العالم.

- جل الموارد المائية (95%) هي مياه تقليدية (81% سطحية و14% جوفية)، و ثلثي هذه الموارد هي من خارج الدول العربية.

- لا يمثل متوسط نصيب الهكتار الواحد من المياه السطحية الجارية في الوطن العربي سوى 1/15 نظيره على مستوى العالم و 1/5 من حيث متوسط الهطول المطري السنوي.
- يقل متوسط نصيب الفرد العربي من المياه (745 م^3/سنة) مقابل 7000م^3 على مستوى العالم وخاصة عن خط الفقر المائي العالمي المحدد بنحو 1000 م^3/سنة.

- يشار إلى أنه على مستوى الأقاليم العربية يستحوذ الإقليم الأوسط على خمسي (40%) إجمالي موارد المياه في الوطن العربي، متبوعا بالمشرق العربي (31%)، والمغرب العربي (23%)، وشبه الجزيرة العربية (6%) (الشكل التالي).

شكل: نصيب الفرد من الموارد المائية

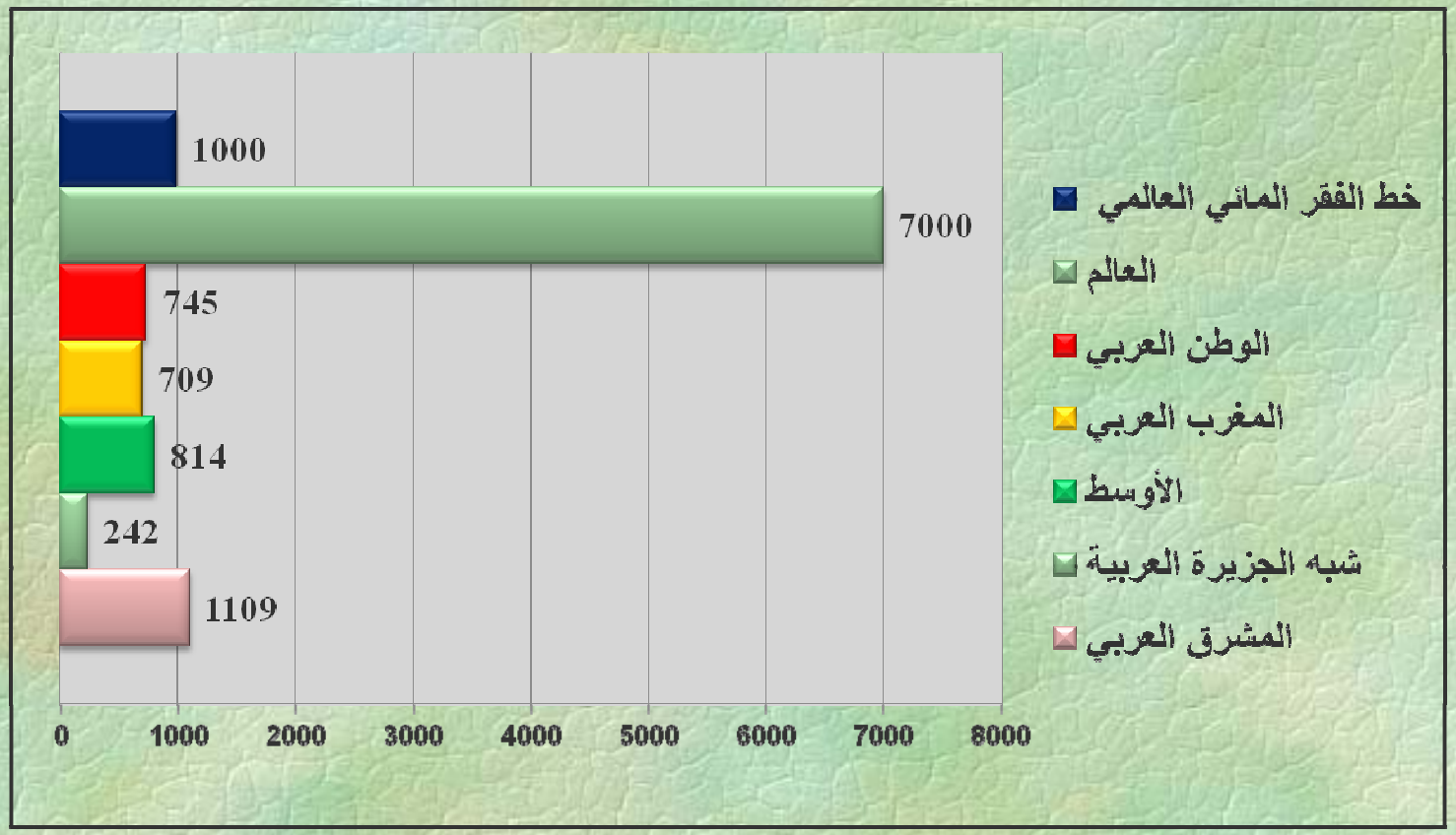

المصدر :أوضاع ألأمن الغذائي العربي 2012 . المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

الإقليم الأوسط :مصر، السودان، جيبوتي، والصومال.

المغرب العربي :موريتانيا، المغرب، الجزائر، تونس، وليبيا.

المشرق العربي :الأردن، سوريا، العراق، فلسطين، ولبنان.

شبه الجزيرة العربية :الإمارات، البحرين، السعودية، سلطنة عمان، قطر، الكويت ، واليمن.

- كما لا تشكل نسبة المساحة المروية في الدول العربية سوى حوالي 26.4% من المساحة المزروعة . وتتباين نسب الزراعة المروية بين دولة وأخرى بحيث تعتمد مجموعة دول مجلس التعاون الخليجي كليا على الزراعة السقوية في حين تتراوح بين 10% و 94% في الدول الأخرى.

- كما تمت الإشارة إليه، أغلب الموارد المائية في الدول العربية هي سطحية. ويتصدر العراق هذه الدول، تليه مصر ثم السودان وسورية. وتستغل حوالي 80%من كمية المياه السطحية المتاحة في الري. هذا الأسلوب السقوي يتسبب في الإسراف في كميات المياه المستعملة. بالإضافة إلى ذلك، تتعرض الموارد المائية العربية، سطحية و جوفية، إلى الاستنزاف الجائر والتلوث. كما تعاني الأنهار العربية مثل دجلة من زيادة ملوحة مياهه جراء تحويل مياه الصرف إلى مجراه.

- إذن، أغلب المؤشرات الخاصة بالموارد المائية في الوطن العربي تشير، بالإضافة إلى ندرتها، إلى سوء تدبير أو إسراف في استخدام المياه في القطاع الزراعي، مما يأثر سلبيا على مستويات الإنتاج الزراعي والأمن الغذائي.
- هذا الأثر السلبي سيكون أكثر خطورة في المستقبل حسب بعض التوقعات التي تشير إلى انخفاض نصيب الفرد من المياه في الدول العربية إلى حوالي 550م^3/ سنة في 2030 و إلى أقل من 200 م^3 في عدد من هذه الدول، نظراً لتزايد عدد السكان، وتطور المستوى المعيشي، والمتطلبات التنموية المتزايدة.

- في نفس الإتجاه، تشير الإستراتيجية العربية للأمن المائي بأن المنطقة العربية تحتاجٍ لتحقيق أمنها الغذائي إلى توفير ما يقارب 550 مليار م^3 من المياه سنوياً في 2025 في حال استمرارٍ معدلات النمو السكاني الحالية، وتعادل كمياتٍ تزيد عن ضعف المتاح حالياً من المياه والتي تصل إلى 257 مليار م^3 سنوياً .

2.5- الموارد البشرية : تراجع مستمر للعمالة الزراعية

- يناهز سكان الوطن العربي حوالي 370 مليون نسمة وبشكلٍ السكان الريفيون حوالي 42%. وتشكل معدلات النمو السكاني المرتفعة نسبياً في الوطن العربي (2.1% مقارنة بنحو 1.2% على مستوى العالم) تحدياً للجهود التنموية.
- و قد أدى ارتفاع معدلات الهجرة من الريف إلى المدن و اختلال التوازن التنموي بين المناطق الحضرية والريفية إلى تراجع مستمر للعمالة الزراعية في العالم العربي بحيث أصبحت لا تمثل في 2012 سوى 23% من إجمالي القوى العاملة العربية، في حين كانت هذه النسبة 27% في 2008 (الشكل التالي).

شكل: نسبة العمالة الزراعية من إجمالي القوى العاملة العربية

المصدر :أوضاع الأمن الغذائي العربي 2012 . المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

- حسب بيانات الإنتاج الزراعي لمنظمة ’’ الفاو‘‘ فإن نسبة العمالة الزراعية من إجمالي القوى العاملة في الوطن العربي هي الأقل بالمقارنة مع العالم (38%) أو آسيا (50%) أو مجموعة الدول النامية (62%).
- من جهة أخرى تختلف نسبة القوى العاملة الزراعية إلى إجمالي القوى العاملة الكلية بين الدول العربية، حيث تتجاوز النصف في جيبوتي، وتتراوح بين 30–38% في موريتانيا والسودان واليمن ومصر والمغرب، وبين 10–29% في الجزائر وتونس وسوريا والعراق والكويت وسلطنة عمان، وتتراجع هذه النسبة لأقل من 10% في باقي الدول العربية.

- هناك عدة أسباب وراء تدني نسبة اليد العاملة الزراعية العربية :

– العمل المتقطع وغير القار نتيجة لعدم انتظام تساقط الأمطار والاعتماد بصفة كبيرة على الزراعة المطرية والتي تمثل حوالي ثلاثة أرباع مساحة الأراضي الزراعية.

– تدني مستوى الأجور إذ يمثل حوالي 13% من نصيب العامل الزراعي في الدول المتقدمة وحوالي 45% من الدول النامية.

– ضعف الأجور الزراعية مقارنة مع القطاعات الأخرى كالصناعة و الخدمات حيث يتراوح متوسط دخل العامل بين 3-6 أضعاف نظيره في القطاع الزراعي.

3.5 – استعمال محدود للأسمدة والآلات الزراعية

- لاتزال الأساليب التقليدية في الإنتاج تحتل مكانة مهمة في القطاع الزراعي للدول العربية و في المقابل يبقى استخدام المبتكِرات البيولوجية و الميكانيكية ذات الدور المهم في الرفع من الإنتاجية محدوداً ويبين تخلف الدول العربية في هذا المجال.

- فقد بلغ معدل استخدام الجرارات الزراعية في 2012 حوالي 11 جرار لكل ألف هكتار قي الوقت الذي يصل فيه هذا العدد إلى 20 جرار على المستوى العالمي.

- من جهة أخرى، لا يزال معدل استخدام الأسمدة الكيماوية منخفضاً على المستوى العربي حيث يقدر في 2012 بحوالي 54 كلغ/هكتار في حين يصل المعدل العالمي إلى حوالي 96 كلغ.
- خلافا لباقي البلدان العربية، يفوق استخدام الأسمدة المعدلات العالمية في كل من مصر، والأردن، وسلطنة عمان، والإمارات، والسعودية، والكويت، والعراق (الشكل التالي).

شكل: معدل استخدام الأسمدة الكيماوية

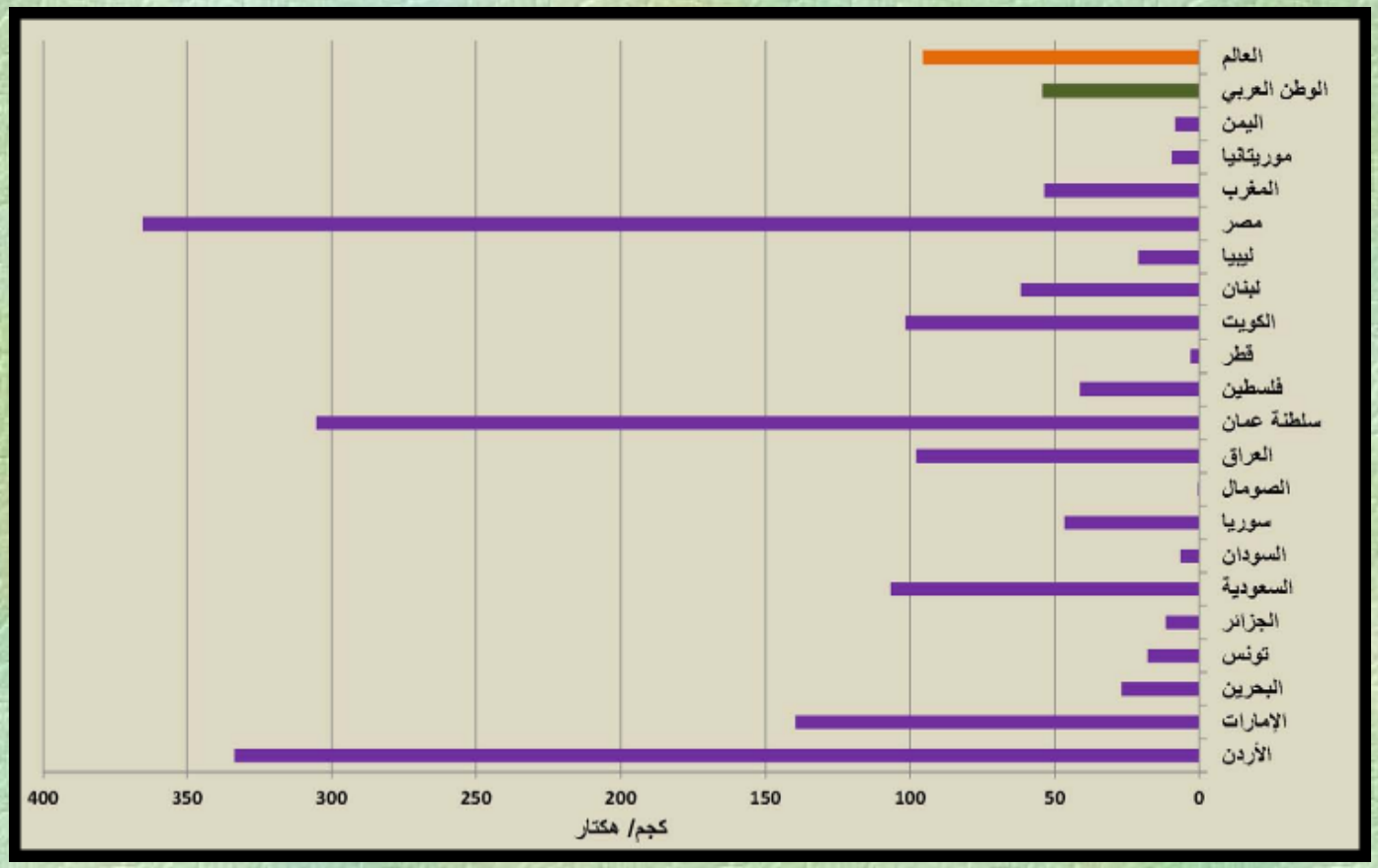

المصدر :أوضاع الأمن الغذائي العربي 2012 . المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

- وتتمثل أهم مشاكل ومعوقات استخدام المبتكرات الميكانيكية والبيولوجية في الوطن العربي إما في الجهل بوجودها أو في عدم توفرها بالكميات الكافية، فضلاً عن الارتفاع المتواصل في أسعارها وعدم إلمام المزارعين بالطرق الصحيحة في كيفية استعمالها. وهذا يمثّل أحد الأسباب وراء الضعف الحاصل في إنتاجية وتنويع المزروعات.

4.5 – البحث الزراعي: ضعف في عدد الكوادر العلمية والتقنية و تمويل البحوث العلمية

- يلعب البحث العلمي دورا مهما في إحداث تغيرات تكنولوجية وتحسين وتطوير الزراعة. فحسب بعض دراسات ''الفاو''، بلغ عائد الاستثمارات التي أنفقت على البحوث الزراعية مستويات عالية في بعض الدول قدر سنوياً بنحو 35% في اليابان و 65% في الولايات المتحدة .
- وتشمل البحوث الزراعية تقانات استنباط الأصناف المحسنة من المحاصيل كالهندسة الوراثية، ومعالجة ونقل الشفرات الوراثية لإنتاج سلالات جيدة من الثروة الحيوانية .كما تتضمن البحوث الزراعية تقانات نظم الري المرشدة لاستخدام موارد المياه، وكذلك نظم الزراعة الحديثة مثل الزراعة المحمية والزراعات الطبيعية.

- وعلى الرغم من التطورات في تلك المجالات التي شهدتها بعض الدول العربية في السنوات الأخيرة ووجود العديد من المؤسسات التي تقدم الخدمات الفنية والتقنية، فإنها إما غير كافية أو أن معظمها يفتقر إلى الأعداد اللازمة من الكوادر العلمية والفنية ذوي الخبرة العالية في المجالات التطبيقية الزراعية المتطورة. و هكذا، يبلغ متوسط كثافة الكوادر الفنية العاملة في البحث والتطوير حوالي ثلث الكثافة على المستوى العالمي، وحوالي 45% من مستواها في الدول النامية، وحوالي 10% من مستواها في الدول المتقدمة .

- يوجد فارق واضح بين ما تخصصه الأقطار العربية من دعم مالي للبحث العلمي في الزراعة وبين ما تخصصه الدول المتقدمة. وبالفعل، إن نسبة الإنفاق على البحث العلمي في القطاع الزراعي تتراوح بين 2-3% من الناتج المحلي الإجمالي للدول المتقدمة في حين لا تتجاوز هذه النسبة 0.2% في الدول العربية، وهذا يقل بكثير مما يوصي به البنك الدولي و المعهد الدولي لبحوث السياسات الزراعية.
- ضعف البحث العلمي، لا من حيث الكوادر العلمية والتقنية ولا من حيث التمويل، يشكّل هو أيضاً عائقاً في وجه تنويع الزراعات وتحسين الإنتاجية.

5.5- التمويل والاستثمار في القطاع الزراعي: ضعف وتمركز في القطاعات الأقل مخاطرة

- يعتبر الاستثمار و التمويل أحد الركائز الأساسية من أجل تطوير و تحسين الإنتاج في القطاع الزراعي. و نظرا لهذه الأهمية ركز تقرير البنك الدولي للتنمية في العالم لسنة 2008 حول الزراعة من أجل التنمية على زيادة الاستثمار في هذا القطاع بالبلدان النامية وعلى الاهتمام بالتمويل الريفي الصغير.

- من جهتها، ومن أجل تنمية القطاع الزراعي، عملت الدول العربية في إطار خططها التنموية على زيادة المخصصات الاستثمارية لهذا القطاع. لكن بالرغم من ذلك، لا زالت حصته من الاستثمار منخفضة في العديد من هذه الدول مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى كالتجارة والخدمات والصناعة. ويرجع ذلك إلى انخفاض العائد على رأس المال المستثمر في الزراعة، وتعرض الاستثمار إلى مخاطر عالية، وكذلك إلى العجز في تمويل الاستثمارات في هذا القطاع.

- ففي عام 2012، بلغ إجمالي قيمة القروض الزراعية لاثنتي عشرة دولة عربية 7,3 مليار دولار تقريبا، أي بزيادة طفيفة بحوالي 4.2% خلال خمس سنوات. و شكل الإقراض من البنوك الزراعية والتجارية حوالي 88% من جملة الإقراض، في حين تأتي النسبة المتبقية من التعاونيات ووسائل الإقراض التقليدية على مستوى الريف. وتهيمن القروض القصيرة على ثلثي القروض بحيث بلغت 67% مقابل 27% للمتوسطة و 6.5% للطويلة الأجل. كما تأتي مصر وتونس والجزائر على رأس الدول العربية من ناحية توفير القروض الزراعية (الجدول التالي).

شكل: القروض الزراعية الإجمالية في بعض الدول العربية (مليون دولار)

الدولة	2010	2011	2012
الأردن	97	104	110
تونس	1045	1045	1045
الجزائر	6101	6101	6101
السعودية	201	524	124
السودان	6135	574	313
سورية	1101	1845	500
العراق	237	943	148
سلطنة عمان	26	24	33
مصر	1013	2564	2564
المغرب	904	904	904
موريتانيا	11	11	11
اليمن	60	60	50
الإجمالي *	6969	8832	7268
قصير الأجل	5491	5590	3486
متوسط الأجل	3156	4235	1933
طويل الأجل	492	457	472

- معظم التمويل في القطاع الزراعي يتم في المجال الأقل مخاطرة كالقطاع المروي، وفي المناطق الممطرة، فيما يتم الاعتماد على التمويل الذاتي في الجهات قليلة الأمطار.
- بصفة عامة، وبالرغم من عدم بلوغها للأهداف والنتائج المرجوة، قامت الدول العربية بإنشاء عدة مؤسسات للإقراض لتقديم القروض بشروط ميسرة لتمويل الاستثمار الزراعي. كما أسست عدة مؤسسات تمويل عربية بهدف تقديم خطوط ائتمان لتعزيز قدرات بنوك التسليف الزراعية العربية لتوفير تسهيلات ائتمانية لصغار المزارعين (صندوق النقد العربي، البنك الإسلامي للتنمية، . . .).